

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

ومنها عتق : الأنثى كعتق الذكر في الفكاك من النار .

ومنها : عتق الأنثى كعتق الذكر في الفكاك من النار ذكره ابن أبي موسى المذهب وقدمه في الفروع و الفائق ،

وعنه عنق امرأتين أفضل من عتق الواحد قاله القاضي و ابن عقيل وغيرهما وجزم به في الفروع في باب الأضاحي .

ومال صاحب القواعد الفقهية فيها إلى أن عتق رقبة نفيسة بمال أفضل من عتق رقاب متعددة بذلك المال .

وقال عن القول الأول فيه نظر .

قوله فأما من لا قوة له ولا كسب فلا يستحب عتقه ولا كتابته بل يكره .

وهذا المذهب جزم به في الهدایة و المذهب و المستوعب و الخلاصة و الشرح و شرح ابن منجا و الوجيز و الحاوي وغيرهم .

وقدمه في الفروع و الفائق وصححه في النظم وغيره وعنده : يستحب وأطلقاهم في المحرر و الرعایتين .

قال في الرعایة الكبرى قلت : ويحتمل الاستحباب على القول بوجوب نفقته عليه .

وعنه : تكره كتابته دون عتقه اختياره ابن عبادوس في تذكرةه .

وعنه : تكره كتابة الأنثى ويا تي ذلك في أول باب الكتابة .

فوائد .

الأولى : لو خيف على الرقيق الزنا والفساد : كره عتقه بلا نزاع اعلمه .

وإن طن ذلك : صح وحرم قاله المصنف والشارح وغيرهما .

واقتصر عليه في الفروع وقال : ويتجه فيه كمن باع أو اشتري بقصد الحرام .

وقال الشيخ تقي الدين ٢ : ولو أعتق جارية ونيتها بعتقها أن تكون مستقيمة : لم يحرم عليه بيعها إذا كانت زانية